الوكز السلوكي لشعيرة الأضحية

وجدان عبد اللّه السودي*

تاريخ وصول البحث: ١٧/ ٣/ ٢٠٢٤م تاريخ قبول البحث: ٦/ ٦/ ٢٠٢٤م

ملخص البحث

يهدف البحثُ إلى توضيح مدى تأثير الوكز السُّلوكيِّ للأضحية الواردة في النصوص الشرعية على سلوك الأفراد، والربط بين الوكز السلوكيِّ والأُضحية من خلال النصوص الشرعية، كما اعتمد البحثُ المنهج الوصفيَّ التحليليَّ الذي يعتمد على الوصف والملاحظة، وذلك عند عرضنا لمفهوم الوكز السلوكي، وبيان أهميته في توجيه الأفراد نحو الوجهة المطلوبة.

وتوصَّلَ البحثُ إلى أن أحد المبادئ الإسلامية هو مبدأ الإرشاد السلوكي الذي يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية في توجيه سلوك الأفراد من خلال التحفيزات السلوكية الموجودة في القرآن والسنة النبوية التي تضبط سلوك الأفراد، وتُحفِّزهم على القيام ببعض السلوكيات المحمودة، والابتعاد عن بعض السلوكيات المذمومة التي تُعتبر سياسات كلية وإجرائية تتعلق بحياة المسلمين كافة.

والهدف من إنشاء وحدات الوكز السلوكيِّ للأُضحية هو توعية الأفراد بأهمية الأُضحية، والالتزام بتطبيق المتطلَّبات الشرعية، وتنمية الوازع الدينيِّ في نفوس الأفراد لإعادة علاقات التواصل بين أفراد المجتمع.

وتكمن القيمة العِلمية للبحث في تقديم رؤية شرعية للوكز السلوكيِّ في الاقتصاد الإسلامي وأسبقية الشريعة الإسلامية بالإشارة إليه، وفي الكشف عن بعض التحفيزات السلوكية في بعض النصوص الشريعة المُتعلِّقة بالأُضحية، وأهمية إنشاء وحدات وكزٍ سلوكيّة مختصّة بشعيرة الأُضحية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السلوكي، الوكز السلوكي، الأضحية.

* دكتوراه في المصارف والاقتصاد الإسلامي قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية/ جامعة اليرموك.

"Behavioral Nudging for the Ritual of Sacrifice"

By: Wijdan Abdullah Al-Sudi

Abstract

The research aims to clarify the extent to which the behavioral centers of the victim contained in the sharia texts affect the behaviour of individuals and link the behavioral centers with the victim through the sharia texts and the research also adopted the analytical descriptive approach based on description and observation، This is when we present the concept of behavioral centre and demonstrate its importance in guiding individuals towards the desired destination. The research found that one of the Islamic principles is the principle of behavioral guidance based on the provisions of Islamic sharia law in guiding the behaviour of individuals through behavioral stimuli found in the Koran and the Prophet's Sunnah that regulate the behaviour of individuals and motivate them to undertake some laudable behaviors and to move away from certain atrocious behaviors that are considered as holistic and procedural policies relating to the lives of all MusLims. The aim of the establishment of the victim's behavioral center units is to sensitize individuals about the importance of sacrifice and the obligation to apply the legitimate requirements and develop religious consciousness in individuals to restore relationships between members of society and the scientific value of the research is to provide a legitimate view of the behavioural centres in the Islamic economy and the primacy of Islamic law by reference and to disclose some behavioral stimuli in some sharia texts relating to the victim، and the importance of establishing units and treasuring the behavioral units specialized in Shayra al-Adha.

Keywords: Behavioral Economics، Behavioral Center، Sacrifice.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،

في عام ٢٠٠٨م قدَّمَ الأستاذُ كاس سنشتاين بجامعة هارفارد، والأستاذُ ريتشارد ثالر بجامعة شيكاغو مفهومَ الوكز السلوكيِّ للعالَم، كعلمٍ جديدٍ وفرعٍ من فروع الاقتصاد يجمعُ بين علم الاقتصاد وعلم النفس، يُعطي الأفراد ترغيبًا لاتِّخاذ قرار معيّنٍ دون الآخر، فهو جانب من جوانب هندسة الاختيار التي تُغيِّر سلوك الأشخاص بطريقةٍ يمكن التنبُّؤ بها دون حظر أيِّ خيارات، فهو مجرَّد تدخُّل يوجِّه الأفراد بلطفٍ نحو السلوك المطلوب، وقد اعتُبر الوكز وسيلةً جيِّدة وفعّالة لمحاولة التأثير على سلوك الناس للحصول على ردِّ الفعل المطلوب، ويمكن تطبيقه على كل جانبٍ من جوانب الحياة.

بالرغم من أن مصطلح الوكز السلوكي حديث النشأة إلا أن الاقتصاد الاسلاميَّ كان رائدًا في تطوير اللَّبنات الأولى للسلوك الاقتصادي، بتوفير بنية الاختيار الطوعيّة لحثِّ الأشخاص على الأعمال الخيرية دون إجبارهم على ذلك، من خلال دمج العوامل النفسية بالسلوك الاقتصادي، وقد ظهر ذلك من خلال التحفيزات السلوكية في الآيات والأحاديث التي أثَّرت على سلوك الأفراد، ووَجَّهَتهم للسلوك الرشيد، سواء كان الأمر يتعلق بصحّتهم أو مواردهم المالية، أو حتى البيئة التي يعيشون فيها، أبرزها الأُضحية، وهي شعيرة عظيمة من شعائر الإسلام التي تبرزُ فيها الخصوصية للمسلمين، واستخدام الوكز السلوكيِّ في توجيه وترشيد السلوك الاقتصادي من خلال النصوص الشرعية ومقاصدها يُعزِّز بيان أهمية الأضحية، مما سيكون له الأثر الكبير في تعظيم هذه الشعيرة في نفوس الأفراد.

أهداف البحث:

بيانُ علاقة الاقتصاد الإسلاميِّ بمصطلح الوكز السلوكي، وتوضيح مدى تأثير الوكز السلوكيِّ للأضحية الواردة في النصوص الشرعية على سلوك الأفراد، والربط بين الوكز السلوكيِّ والأُضحية من خلال النصوص الشرعية.

أهمية البحث:

بيانُ أهمية شعيرة الأضحية كشعيرة من شعائر الإسلام تعمل على تقوية صلة العبد بربِّه، كما تُعيد للمجتمع التكافل الاجتماعي، وذكر الآيات والأحاديث النبوية التي تحثُّ على الأضحية، وتُبيِّن مكانتها المتميزة، وتوضيح أن الوكز السلوكي كأداة تهدف إلى التأثير على سلوك الأفراد من خلال التعزيز الإيجابي والاقتراحات غير المباشرة، التي تؤكِّد أن التغيرات الطفيفة وغير المباشرة وسائلُ فعّالة لتغيير سلوك الأفراد واتخاذ القرارات.

مشكلة البحث:

يُعتبر الوكز السلوكي من أهم المواضيع المثارة على الساحة العالَمية من حيث التنظير والتطبيق، فهو يُعبِّر عن تداخل رؤى علم الاقتصاد وعلم النفس، لذلك فهو يركِّز على دراسة البُعد السلوكي للأفراد عند تحديد اختياراتهم، والسعي بصورة غير مباشِرة لتوجيه السلوك البشريِّ نحو الخيارات الأفضل من خلال إعادة هندسة الاختيار، وتأثيرها في عملية صنع القرار.

أسئلة الدراسة:

ـ ما مدى تأثير الوكز السلوكيِّ على قرارات الأفراد في الاقتصاد الوضعيِّ والإسلامي؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية:

ـ ما علاقةُ الوكز السلوكيِّ بالاقتصاد السلوكيِّ والاقتصاد الإسلامي؟

ـ ما أثر الوكز السلوكي للأُضحية الوارد في النصوص الشرعية على سلوك الأفراد؟

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الوصف والملاحظة، ثم تشخيص الوصف لتسهيل عملية التحليل والوصول إلى النتائج المرجوّة، وذلك عند عرضنا لمفهوم الوكز السلوكي، وبيان أهميته في توجيه الأفراد نحو الوجهة المطلوبة.

الدراسات السابقة:

ـ دراسة (الأفندي)، ٢٠١٩م: مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي.

هدفت الدراسةُ إلى بيان مفهوم وطبيعة الاقتصاد السلوكي، وتحليل طبيعة العلاقة بين الاقتصاد السلوكيِّ وعلم الاقتصاد الوضعيِّ وتقييم مستوى التقارُب بينهما، كما هدفت إلى جعل علم الاقتصاد علمًا إنسانيًّا، من خلال تقديم إيماءات بسقوط المقولات التي روَّجت لفصل علم الاقتصاد عن الأخلاق، واعتمدت الدراسةُ المنهجَ الوصفيَّ القائم على التحليل، كما خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد السلوكيَّ مدرسةٌ جديدةٌ في علم الاقتصاد تقوم على دمج علم النفس في علم الاقتصاد؛ لتُقدِّم فهمًا أفضل لتصرفات الأفراد الاقتصادية العقلية، وبالتالي فإنها تُمثِّل مسارًا تطويريًّا لعلم الاقتصاد، وتعديلًا ثوريًّا وتحليليًّا لنتائج السياسة العامة، وأن الاقتصاد السلوكيَّ جسرٌ جديدٌ للتواصل بين الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي، وله دور في جوانب كثيرة من قواعد التصرفات الاقتصادية للفرد والمجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول جوانب وطبيعة العلاقة بين الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي.

ـ دراسة (عامودي والإبراهيم)، ٢٠١٩م: دور الإسلام في إثراء المحفزات الإدارية (دراسة تأصيلية، تحليلية).

هدفت الدراسةُ لبيان حقيقة المحفّزات في علم الإدارة، ومن ثم تأصيل حقيقة المحفّزات الإدارية في الشريعة الإسلامية، وبيان سبق الشريعة في إرساء قواعدها للبشرية، وكشف الأُسس التي اعتمدها القرآن فيها، والأساليب التي انتهجها الرسولُ في نهضة الأُمّة، واعتمدت الدراسةُ على المنهج العلميِّ القائم على الجمع والتحليل لما أمكن الاطلاع عليه من المصادر الأصيلة والمراجع الحديثة، من أجل استنباط أهم النتائج الموضِّحة لحقيقة المحفزات الإدارية ودورها في الشريعة الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى أن المحفزات كنظام تربوي تَنبَّه العلمُ الإداري لأهميته حديثًا، وأن الشريعة الإسلامية قد سبقت في كشف أسرار هذا المنهج الرباني، كما أبرزت أهمية المحفِّزات في كونها أسبابًا ودوافع للنفس والسلوك نحو تحقُّق الغايات والمصالح.

ـ دراسة (الحنيطي)، ٢٠٢٠م: السلوك الاقتصادي وعلاقته بالمصارف الإسلامية.

هدفت الدراسةُ إلى التعريف بمفهوم الاقتصاد السلوكي وقواعده وأهميته في الحياة المعاصرة من منظور إسلامي، ثم تطرقت إلى حقيقة التمويل في المصارف الإسلامية وأقسامه، والأُسس والقواعد للسلوكيات الاقتصادية في المصارف الإسلامية، وسلوكيات الموظَّف في المصارف الإسلامية، والتحدِّيات التي تواجه المصارف الإسلامية لترسيخ

الأخلاق، والحلول المقترحة لتنمية السلوك الاقتصادي المصرفي الإسلامي، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي راعى السلوكيات الاقتصادية لدى الأفراد في جميع المجالات والاختصاصات.

ـ دراسة (الدويري وعبادة)، ٢٠١٢م: الاقتصاد السلوكي بين النظرية والتطبيق، تقدير اقتصادي إسلامي.

هدفت هذه الدراسةُ إلى بيان مفهوم الاقتصاد السلوكي، وعلاقته بعلم النفس والاجتماع وغيرهما من العلوم، وتوضيح أهم الجوانب النظرية والعملية له في إطار السياسات العامة للدول، وعلاقته بالاقتصاد الإسلامي، وسبل استفادة المؤسسات المالية الإسلامية من الاقتصاد السلوكي؛ إذ يعدُّ اليوم واحدًا من أكثر المدارس الاقتصادية الحديثة تأثيرًا في مجال الاقتصاد، وصنع السياسات العامة سعيًا نحو تحقيق التنمية المحلية، ومن المتوقَّع أن يُسهم الاقتصاد السلوكي بفاعلية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وقد توصلت الدراسةُ إلى أن مجال الاقتصاد السلوكي خصب لاستفادة المؤسسات المالية الإسلامية بشكلٍ عام، ومن ذلك إعادة توجيه سلوك المتعاملين المصرفي، ودخول الأفراد جميعهم في خدمات المصارف الإسلامية «الشمول المالي» والتمويل السلوكي، وأوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي المجتمعي بأهمية الوكز السلوكي في تحسين مستوى معيشتهم، وحل مشاكل الدولة الاقتصادية عبر وسائل الإعلام والمؤتمرات والورش والجهود البحثية، وأوصت كذلك بضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في الوكز السلوكي، وإجراء المزيد من الدراسات حول الاقتصاد السلوكي، وإمكانية تعميمه على المؤسسات المالية الإسلامية.

ـ دراسة (ضيف الله والرفاعي)، ٢٠٢٣م: الوكز الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالوكز الاقتصادي، وأهم المبادئ التي تقوم عليها نظرية الوكز الاقتصادي، خاصّةً فيما يتعلق بالمبادئ التي يقوم عليها الاقتصادُ السلوكيُّ، ثم يعرض تجارب بعض الدول العربية في الاستفادة من تطبيقات الوكز السلوكي في دعم سياساتها العامة، واتخاذ القرارات المؤسسية، وتنمية قطاعات المجتمع، وتعزيز قيم وثقافة التسامح والأُخوّة الإنسانية، وتحقيق الرَّفاه والسعادة والعيش الكريم، وخلصت الدراسةُ إلى أن الوكز السلوكيَّ أحدُ الآليات الهامّة لتطبيق مفاهيم الاقتصاد السلوكي، فهو جانب من جوانب إعادة تشكيل بنية الاختيار التي تغير سلوك الأشخاص بطريقة يمكن التنبُّؤ بها دون حظر، كما خلصت إلى أن استخدام أساليب الاقتصاد السلوكي في صياغة السياسات

العامة، التي تستند للسلوك الفعليِّ للأفراد هي طرق جدِّية للتفكير ولتنظيم السياسات العامة القائمة على دراسة سلوك الأفراد، وأن تجارب الدول في تطبيق الوكز السلوكي كانت تجارب رائدة، وأوصت الدراسة بضرورة وضع الضوابط والمعايير للتدخلات السلوكية بما يحقق الرَّفاه والعدالة البشرية، وأوصت بإضافة مقرَّرٍ دراسيٍّ عن الاقتصاد السلوكي ضمن المقرَّرات الدراسية التي في المرحلة الثانوية، أو تُدرس لطلبة البكالوريوس بكليات الشريعة والقانون وغيرها.

ما يميز الدراسة:

تتميز هذه الدراسةُ عن الدراسات السابقة بالكشف عن التحفيزات السلوكية في النصوص الشرعية المتعلقة بالأُضحية، وأهمية إنشاء وحدات وكز سلوكية مختصة بشعيرة الأضحية تقوم بتوعية الأفراد بأهمية الأضحية.

خطة الدراسة:

تم تقسيمُ البحث إلى مبحثَين، تناول المبحثُ الأول: مفهوم ونشأة الوكز السلوكيِّ، والفرق بين الاقتصاد السلوكي والوكز السلوكي والتحفيزات في الاقتصاد الإسلامي، أما المبحث الثاني تناول الوكز السلوكي في النصوص الشرعية للأضحية، ومقترح وحدة الوكز السلوكية.

المبحث الأول
الوكز السلوكي والاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الوكز السلوكي

أولًا: نشأة الوكز السلوكي

تُنسب نظرية الوكز «Nudge» للعالِم دانيال كاهنمان، وهو عالِم متخصِّص في علم النفس والاقتصاد السلوكي، والعالِم ناثان تفرسكي وهو أيضًا عالِم نفس متخصِّص في دراسة علم الاقتصاد السلوكي والاستدلال، وهو مشارِك مع دانيال كاهنمان في «نظرية الاحتمالات»، التي ظهرت لأول مرة عام **١٩٧٩**م، فقد كتب كاهنمان وتفرسكي ورقةً عن نظرية الاحتمالات التي وُصفت بأنها مساهمة مهمّة بشكل أساسيٍّ في فهم التفكير البشري وصنع القرار، لا سيما في علم الاقتصاد السلوكي[١]، وقبل منح جائزة نوبل للاقتصاد في عام **٢٠٠٢**م لعملهما (نظرية الاحتمالات) تُوفِّي تفرسكي، ويبدو أن هذا قد قلَّل من الاعتراف الشعبيِّ بمساهمته في نظرية الوكز[٢].

كاهنمان وتفرسكي قدَّما اختراقًا مفاهيميًّا من خلال «نظرية الاحتمالات»، وهي نظرية اقتصادية سلوكية تصف الطريقة التي يختار بها الناسُ من البدائل المحتملة التي تنطوي على المخاطر، أي اختيار الأفراد من البدائل المحتملة التي تتضمَّن نوعًا من الخطر[٣]، وبهذا الطرح لنظرية الاحتمالات فقد شقّا طريقًا جديدًا يخالف النظرية الاقتصادية الكلاسيكية «نظرية الرشد الاقتصادي»[٤].

وتهدف نظريةُ الاحتمالات إلى شرح الخيارات الاقتصادية غير العقلانية للإنسان، التي تُعتبر واحدة من الأعمال المؤثِّرة في الاقتصاد السلوكي، وهكذا شكَّلت نظرية الاحتمالات جنبًا إلى جنبٍ مع الأعمال الاستدلالية الأخرى لكاهنمان وتفرسكي جزءًا كبيرًا من تطوير نظرية ثالر وسنشتاين «نظرية الوكز» التي طُرحت في عام **٢٠٠٨**م في كتابٍ بعنوان «الوكز: تحسين القرارات المتعلقة بالصحة والثروة والسعادة»، واعتبار الوكز نهجًا جديدًا للسياسات العامّة لإعادة توجيه أو تحسين قرارات الأشخاص من خلال تغيير كيفية عرض

الخيـارات عليهـم من خلال نظام من التشـجيعات اللطيفة[٥]، وقد تبنّـى العديدُ من صانعي السياسـات نظريةَ الوكز في السياسة العامة لتغيير خيارات الأشخاص، وكان كتابُ «الوكز» مصـدر إلهامٍ لهـم، فبدَؤوا بوضع محفِّزات عملية صغيرة للتوجيه نحو القرار المُجدي أكثر على المدى الطويل.

ثانيًا: مفهوم الوكز السلوكي

يُشكِّل موضوع الوكز السلوكي أداة رئيسية في تشجيع الأفراد على الخيارات الإيجابية بدلًا من تقييد السلوك غير المرغوب فيه، وفيما يلي نستعرض مفهوم الوكز السلوكي.

تعريـف الوكز لُغة: «وَكَزَه وَكْزًا: دفَعَه وضرَبَه مثـل نَكَزَه، والوَكْزُ: الطَّعن. ووَكَزَه أَيضًا: طعنـه بجُمْـعِ كفِّه، وفي التنزيل العزيـز: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾، وقيل: وَكَزَه أَي ضربه بجُمْعِ يده على ذَقَنِه»[٦].

تعريف الوكز اصطلاحًا:

ـ عُرِّف الوكز السلوكي بأنه «جانب من جوانب هندسة الاختيار يُغيِّر سلوك الأشخاص بطريقة يمكن التنبُّؤ بها دون حظر أي خيارات أو تغيير حوافزهم الاقتصادية بشكلٍ كبير»[٧].

ـ وعُـرِّف أيضًـا بأنه «عبارة عـن تغيُّرات في بيئة الاختيار من خلال اسـتخدام التحيزات المعرفيـة والاختـلالات، التي تقـوم بتحفيزهم من خلال المؤسسـات الحكومية والخاصة، وتوجيههم نحو الاختيارات التي تخدم مصالحهم بشكلٍ أفضل»[٨].

ـ كما عُرِّف بأنه: «استدراج خيارات المستهدَف وقراراته لتكون في المسار الذي يريده المستهدِف»[٩].

ويمكننا القول: إن الوكزَ أداةٌ نفسيّة مصمَّمة لتعزيز التغيُّر السلوكي من خلال التدخلات السلوكية لتوجيه اختيارات الأفراد بمهارةٍ نحو خيارات محدَّدة ومرغوبة.

وعليه؛ فإن الفكرة الأساسـية للوكز السـلوكي هي أن التغييرات الصغيرة في بيئتنا يمكن أن يكون لها تأثيرٌ كبيرٌ على خياراتنا وسلوكنا.

خصائص الوكز[١٠]:

لنظرية الوكز السلوكي خصائصُ كغيرها من النظريات الاقتصادية، التي يتأكَّد من خلالها احتمالية أن يتخـذ الأفرادُ فـي بعـض الحالات قـرارات خاطئة أو بعيدة عن الصواب فيمـا يتعلـق بـرفاهيتهم ورفاهية المجتمع، ولكـن هـذه القـرارات يمكـن أن تتغيَّـر عندمـا يتوفـر

لهـم المعلومات الكاملـة في مجالات الحياة المختلفة، فنظرية الوكز تُرجِّح لهم خيارات تُعزِّز رفاهيتهم الخاصة، وتتمثل خصائص الوكز فيما يلي:

١ـ تتجنـب نظريـة الوكـز التركيـزَ على الافتراضـات العامة التي تكون مدهشـة، ولكنها خاطئة في بعض الأحيان، فهي تهدف للتطبيق في ظروف معينة يكون فيها الأشخاص عرضةً للخطـأ الإدراكـي أو المعرفي، وعدم القدرة علـى ضبط النفس في اتِّخاذ القرارات، وبالتالي هـي تعمـل فـي حالة النقـص الواضح فـي المعلومات، وعـدم توافـر القـدرات العقلانية أو المنطقية، فتُستخدم «كأداة إرشادية» في الحالات التي يتخذ فيها الناسُ خياراتٍ غير صائبة.

٢ـ تؤكِّد نظريةُ الوكز ضرورةَ دفع الأفراد إلى اتخاذ قرارات تُعزِّز رفاهية الفئة الأضعف فـي المجتمـع، وذلـك انطلاقًا مـن ارتكازها على مفهـوم الأبويّـة التحرُّرية التـي تنصُّ على اتخـاذ إجـراءات للتأثير علـى خيارات الأفراد لجعلهـم أفضل حالًا، وعدم وجـود إكراه في هذه الإجراءات، وتتجه نظرية الوكز لتخطي النطاق الضيق لمفهوم الأبوية التحررية وتوجيه الأفراد للقيام بالأعمال الخيرية التي تُحقِّق رفاهية المجتمع.

المطلب الثاني: الوكز السلوكي والأحكام الشرعية

بدأ علمُ الاقتصاد السـلوكي يسـتحوذ على تفكير المجتمعات، فهناك الكثير من الكتب الاقتصادية التي تطرَّقت له وأشارت إليه، فهو قائم على مبدأ أن الإنسان لا يتصرف بعقلانية ورُشد في استهلاكه أو استثماراته أو قرارته التي يتخذها، فهو يتأثر بعوامل عاطفية واجتماعية ونفسية عند اتخاذ أيِّ قرار، وهناك مَن يستخدم مصطلح الاقتصاد السلوكي والوكز كأن لهما نفس المعنى ونفس الأثر[١١].

وإذا نظَرْنا للاقتصاد السلوكي فإننا نجد أن مفهومه يختلف عن مفهوم الوكز السلوكي؛ فالاقتصـاد السـلوكي عُرف بأنـه «مُحصِّلة التزاوج أو المزج بين علـم النفس وعلم الاقتصاد الرئيـس، حيـث يتـم إدمـاج العوامـل والمحـددات النفسـية والعصبيـة فـي صلـب التحليل الاقتصـادي للأفراد»[١٢]، وعُرف أيضًا بأنه «ربط النظريـة الاقتصـادية بالأُسـس النفسـية للفـرد عـن طريـق إدخـال تحليـلات كـل مـن علـم الـنفس وعلـم الاجتمـاع، وتأثيرها على صنع القرارات للفرد مع تفسير النظرية الاقتصادية منطقيًّا بملاحظـة السـلوك، واسـتخدام التجريـب لتحليلـه وتوجيهـه نحو السلوك الجيِّد»[١٣].

ونرى أن الاقتصاد السلوكي هو العِلم الذي يهدف إلى فهم سبب اتِّخاذنا لقرارات غير عقلانية، فالاقتصاد السـلوكي يقوم على فهم لماذا يتخذ الناسُ قرار (أ) بدلًا من قرار (ب)،

فهـو يفتـرض أن قرارات الناس قائمة على إشـباع رغبتهم الحالية، وتحقيق السـعادة الحالية على حسـاب مصلحتهم في المدى الطويل، فهو يُفسِّـر هذه القرارات التي هي ضدُّ مصلحة الإنسان، ومدى تأثر السلوك البشري بالعوامل العاطفية والنفسية.

أمّـا الوكـز، فهـو أحد أنـواع تطبيقات هذا العلـم الذي يهـدف إلى مسـاعدتنا في اتخاذ قـرارات أفضـل بكيفيـة دفع الإنسـان للقـرارات، دون أن يتحكم فـي حرية قـراره التي تُعتبر حقًّـا مـن حقوقه بابتكار طريقة تُرغِّب الأفـراد لاتخاذ قرار معين دون الآخر، وكما ذكرنا فإن الوكز مفهوم في العلوم السلوكية، وهو تحفيز إيجابيٌّ وغير مُباشِر كطريق للتأثير على سلوك المجموعات أو الأفراد[١٤].

ومـن المتعارف عليه وجود ثلاث أدوات رئيسـية للاقتصاد السـلوكي للتأثير على سـلوك الأفـراد، هـي: التنظيـم والقيود، والحوافـز والمعلومـات، والتعليم والإقناع، وفـي ٢٠٠٨م تم إضافة أداة رابعة لأدوات الاقتصاد السلوكي، هي الوكز «هندسة الاختيار»، ممّا يعني التأثير على سلوك الناس من خلال تغيير كيفية عرض الخيارات في المجتمع[١٥]، وتعدُّ نظرية الوكز مفهومًا حديثًا مُستَلًّا من علم الاقتصاد السلوكي، وعقيدة أساسية لتطبيق علم الاقتصاد السلوكي.

المطلب الثالث: التحفيز في الاقتصاد الإسلامي

وفـي الوقـت الذي اعتبر الكثيرُ علمَ الوكز السـلوكي حديثَ النشـأة وُجِـدَ في الاقتصاد الإسلاميِّ ما يُسمّى الإرشاد السلوكي، وهو استخدام مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في توجيه سلوك الأفراد لتحقيق عدّة أهداف منها الوقائية والعلاجية والتنموية[١٦]، وهنا يتضح أنّه بغضِّ النظر عن شـيوع مصطلح نظرية الوكز السـلوكي كمصطلح حديث النشأة، فهو في الواقع ليس أمرًا طارئًا على الاجتماع الإنساني، فالتحفيزات السلوكية الموجودة في القرآن الكريم والسـنة النبوية التي تضبط سـلوك الأفراد، وتُحفِّزهم على القيام ببعض السـلوكيات المحمـودة والابتعـاد عن بعض السـلوكيات المذمومة تُعتبر سياسـات كليـة وإجرائية تتعلق بحياة المسلمين كافة.

وهنـاك مَـن لفـت الأنظار إلى أن جوهر البحث في نظرية الوكز هو مسـألة الشـرعية في الاقتصـاد التقليـدي، ممّـا يُثيـر عدة تسـاؤلات؛ هل مـن المقبـول توجيه سـلوك الناس نحو الاتجاه المطلوب؟ وبشكلٍ أكثر تحديدًا مَن الذي يحدد السلوك «المرغوب فيه»؟ وماذا لو كان لدى الأفراد أفكار أخرى حول الرغبة في اختيارات معينة أكثر من صانعي السياسات أو غيرهم من مُصمِّمي الخيارات؟

وهنا يأتي دورُ التشريع الإسلاميِّ للإجابة على هذه التساؤلات، فالعديد ممّا دعا إليه الإسلام من توجيه للسلوك البشريِّ من خلال التحفيز على القيام ببعض السلوكيات المحمودة، أو الامتناع عن السلوكيات المذمومة هو تماثلٌ شديد مع «الوكز»، ولكن كان تحت مسمّى التحفيز أو الحوافز.

وامتاز الإسلامُ عن الديانات السماوية الأخرى بالشمولية، فقد أرسى قواعد لجوانب الحياة المختلفة، وهناك الكثير من الأدلة التحفيزية في الشريعة الإسلامية التي تباينت في عرضها، باعتبارها أداة دافعة للأفراد لتوجيه سلوكهم وفق غايات التشريع الإسلامي، للوصول إلى المقصد الذي خُلق من أجله الإنسان، كما جعلت من الأدلة التحفيزية لبنة أساسٍ لقيام نظام سلوكيٍّ لما بعدها من الثقافات الوضعية، فلا بد من توضيح جوهر المحفِّزات في الشريعة الإسلامية التي أشارت إليها بالمعنى دون اللفظ[١٧].

وهنا يظهر التناغم بين الأحكام الشرعية والتحفيز السلوكيِّ في الاقتصاد الإسلامي، وما يمكن أن تُسهم فيه الأحكام الشرعية التي تعتمد على المبادئ الإسلامية، من توجيه السلوك الاقتصادي نحو القيم الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بالعدالة والنزاهة والتعاون، على سبيل المثال تشجيع التبرُّعات والزكاة يُعزِّز الروح الخيرية والمسؤولية الاجتماعية للأفراد والشركات، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة والتوازن الاقتصادي، وبهذا يمكن أن تكون الأحكام الشرعية محفِّزًا قويًّا لتحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة متوافقة مع القيم والمبادئ الإسلامية، فهناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تبرز الأحكام الشرعية في الاقتصاد الإسلامي وتُعزِّز التحفيز السلوكي.

فمن الآيات التي تُشجِّع المسلمين على العدل والنزاهة في التعاملات المالية، قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وفي السُّنّة النبوية؛ نجد العديد من الأحاديث التي تُشجِّع على العدل والنزاهة في التجارة والمعاملات المالية، مثل قول النبي محمَّدٍ ﷺ: «البيِّعان بالخيار ما لم يتفرَّقا، فإن صدَقا وبيَّنا بُورك لهما في بيعهما، وإن كتَما وكذَبا مُحقت بركةُ بيعهما»[١٨].

هذه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تُعزِّز مفهوم التحفيز السلوكي من خلال التأكيد على القيم الإسلامية مثل العدل والنزاهة والصدق في التعاملات المالية، وهي قيم تُسهم في بناء مجتمع اقتصاديٍّ مستدام وعادل ومتوازن وفقًا للمبادئ الإسلامية.

كما عُرفت الحوافز بأنها «المؤثِّرات الخارجية التي تُشبع الإنسان، أو تُحفِّزه لأداء أفضل»[١٩]، وهناك مَن عرَّفها بأنها «دفع الفرد لاتخاذ سلوك معين أو إيقافه أو تغيير مساره»[٢٠]، ويمكننا القول: إن الحوافز عبارة عن مجموعة وسائل معنوية تتضمن تنبيهاته، لتحريك دوافع الأفراد للقيام بعمل معين يشبع حاجاتهم وحاجات المجتمع، ويُحقِّق الرفاهية للمجتمع ككل، والحوافز في الإسلام تُخاطب الجانب الأخلاقي للتأثير على الجانب المادي، وتوجيه الأفراد وإرشادهم للوجهة الصحيحة، والمنهج الإسلامي أَولَى أهميّةً كبيرةً لموضوع الحوافز في منظومته التشريعية، وله فضل السبق في مجال التحفيز وتوجيه سلوك المسلمين للقيام بالسلوكيات المحمودة، فلا يستند على فرضيات وضعها الإنسان، بل يستند إلى قاعدة إيمانية ربانية مستمَدّة من المصدرين الرئيسين للتشريع الإسلامي، ظهر ذلك جليًّا في كثيرٍ من الآيات القرآنية، وفي توجيهات الرسول ﷺ المتنوِّعة، ويعتبر التحفيزُ المُحرِّك الأساسيَّ لفعاليات النشاط الاقتصادي الإسلامي، فهو مضبوط بالضوابط الشرعية التي تحكم جميع النشاطات الاقتصادية.

المبحث الثاني
أثر الوكز السلوكي للأضحية في الآيات والأحاديث على سلوك الأفراد

في بداية هذا المبحث سنتطرق بإيجازٍ لتعريف الأضحية ومشروعيتها، فالأُضحية شعيرة من شعائر الإسلام التي تتضمن معاني التضحية في سبيل الله، وتعزيز قيم التكافل.

تعريف الأضحية:

لُغةً: «اسمٌ لما يُضحّى به، أو لما يُذبح أيام عيد الأضحى، أي الشاة التي يُضحّى بها، وبها سُمِّي يوم الأضحى، أي اليوم الذي يُضحِّي الناسُ فيه»[٢١].

اصطلاحًا: عرَّفها الزرقاني في كتابه «شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك» بأنها: «اسمٌ لما يُذبح من النعم تقرُّبًا إلى الله تعالى في يوم العيد وتاليه»[٢٢]، وعرفها أيضًا الدكتور مصطفى البغا في كتابه «التذهيب في أدلة متن الغاية والتقريب»: «هي الشاة التي تُذبح يوم العيد تقرُّبًا إلى الله تعالى»[٢٣].

ويتَّضح أن التعريفات السابقة اتَّفقت على أن الأُضحية ما يذبحه المسلمُ من الحيوانات في أيام عيد الأضحى تقرُّبًا لله تعالى، وهي عبادة مشروعة في الكتاب والسنة.

أما مشروعية الأضحية، فقد شُرعت الأضحية في السنة الثانية من الهجرة، وثبتت مشروعيتها بالقرآن الكريم، وفي السنة النبوية الشريفة، قال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] وقال تعالى: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٣٦]، وفي السنة النبوية قوله ﷺ: «مَن كان له ذبحٌ يذبحه، فإذا أهلَّ هلالُ ذي الحجّة؛ فلا يأخُذنّ من شَعرِه، ولا من أظفارِه شيئًا حتي يُضحِّيَ»[٢٤]، وقد «أجمع المسلمون على مشروعية الأضحية. مسألة: قال: والأضحية سُنّة لا يُستحَبُّ تركها لمَن يقدر عليها، أكثر أهل العلم يرون الأضحية سُنّة مؤكَّدة غير واجبة»[٢٥].

والأُضحية من شعائر الله التي أمر بتعظيمها، كما أن فيها تأسيًا بسُنّة المصطفى ﷺ الذي واظب على فِعلها ولم يتركها، وسنستعرض فيما يلي الآيات والأحاديث التي يمكن الوقوفُ على بعض ألفاظها، ومدلولاتها التي يمكن استخدامها في تحفيز المسلمين على القيام بشعيرة الأضحية.

المطلب الأول: الوكز السلوكي للأضحية في الآيات

١ـ قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

تفسير الآية:

جاء في تفسير «جامع البيان في تأويل القرآن»: «﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ يقول: وذبحي لله ربِّ العالمين: أن ذلك كله له خالصًا دون ما أشركتم به أيُّها المشركون من الأوثان ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ في شيء من ذلك من خلقه، ولا لشيءٍ منهم فيه نصيب، لأنه لا ينبغي أن يكون ذلك إلا له خالصًا»[٢٦].

وفي هذا تحفيز سلوكي؛ فقد قرنت الآيةُ الكريمة الصلاةَ بنُسكِ الذبح، فقد تم ذِكرُ عبادتَين عظيمتَين في الآية، هما: الصلاة عبادة بدنية، والنُّسك «الذبح» عبادة مالية، وهي من العبادات التي ذُكرت في مواضع عديدةٍ لبيان أهميتها، وما تتضمنه من منافع للفرد المسلم.

٢ـ قال الله تعالى: ﴿لِّيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ۖ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨].

تفسير الآية:

قال ابنُ كثير رحمه الله في تفسير آيات سورة الحج: «﴿لِّيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ أي: منافع الدنيا والآخرة، أما منافع الآخرة فرضوان الله، وأما منافع الدنيا فما يصيبون من منافع البدن والربح والتجارات، وقوله: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾، استدلَّ بهذه الآية مَن ذهب إلى وجوب الأكل من الأضاحي، والذي عليه الأكثرون أنه من باب الرُّخصة أو الاستحباب، كما ثبت أن رسول الله ﷺ لما نحر هديَه أمر من كل بدنةٍ ببضعة فتطبخ، فأكل من لحمها، وحسا من مرقها»[٢٧].

فما ورد من تحفيز سلوكيٍّ في الآية جاء بلفظ «المنافع»، أي التأكيد على المنافع التي تتحقق من الأضحية، منفعة في الآخرة هي رضوان الله، والأجر الذي سيحصل عليه الفرد عندما يمتثل لأوامر الله تعالى، كما تشمل الأمور الدنيوية التي تنفع المسلمين أفرادًا وجماعات، وسواء من الرِّبح المتحقِّق من التجارة في بُدن الأضحية، أو الأكل من الأضحية، وإطعام الغير منها.

٣ـ ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۗ فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُواْ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ﴾ [الحج: ٣٤].

تفسير الآية عند ابن كثير[٢٨]: «﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾ أي أن إراقة الدماء على اسم الله مشروعٌ في جميع الملل، أي أنه لم يفرض على المسلمين فقط، ففي جميع الدِّيانات كانت تُقدّم الأضاحي تقرُّبًا لله لنيل طاعته وغفرانه، وقوله: ﴿لِّيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ كما ثبت في الصحيحين عن أنس، قال: أتى رسولُ الله ﷺ بكبشَين أملحَين أقرنَين، فسمّى وكبَّر، ووضع رِجلَه على صِفاحهما، تأكيدٌ على أن هناك شروطًا لذبح الأضحية لا بدَّ من الالتزام بها لتُقبَل»[٢٩].

ففي الآية جاء لفظ «الأُمّة» ليشعر المسلم بانتمائه لأُمّة الإسلام، وهذا تحفيز للسلوك وتعزيز لهذا الانتماء في نفسه، وينبذ كل الانتماءات الأخرى المُتمثِّلة في العصبية والعرقية، فيشعر بالمسلمين على اختلاف أجناسهم وأعراقهم وقومياتهم، ويحمل على عاتقه مسؤولية المجتمع والأمة، ويسعى للمصلحة العامة، وليس المصلحة الشخصية فقط.

٤ـ ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ۖ فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ ۖ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ ۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الحج: ٣٦].

تفسيرُ الآية عند ابن كثير: «أي أن تكون خالصةً لله عز وجل ليس فيها شِركٌ كشرك الجاهلية لأصنامهم، التأكيد على أنّ الأضحية من شعائر الله وفيها منفعة وخير لمَن قام بها، وقوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ قال بعضُ السلف: قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾ أمرُ إباحة، وقال مالك: يُستحَبُّ ذلك، وقال غيرُه: يجب، وهو وجهٌ لبعض الشافعية، واختُلف في المراد بالقانع والمعتر، فقال العوفيُّ عن ابن عباس: القانع المُستغني بما أعطيته وهو في بيته، والمعتر: الذي يتعرَّض لك ويُلمُّ بك أن تُعطيه من اللحم، ولا يسأل»[٣٠].

فقوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ تأكيدٌ على أن الأُضحية توسعة على النَّفس والأهل والمساكين، وصلة للرحم، وتودُّد للجار، وصدقة للفقير، وفيها يشعر المضحِّي بفرح عظيم وينال أجرًا كبيرًا، والناس الذين ينتفعون بهذه الأضاحي يفرحون بتنعُّمهم بتلك الطيبات التي ساقها الله إليهم على أيدي إخوانهم من المسلمين.

٥ـ ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الحج: ٣٧].

تفسيرُ الآية عند ابن كثير: «إنّما شرع لكم نحر هذه الهدايا والضحايا، لتَذكُروه عند ذبحها، فإنه الخالقُ الرازق لا يناله شيءٌ من لحومها ولا دمائها، فإنه تعالى هو الغنيُّ عمّا سواه»[٣١].

وقد جاء التحفيز السلوكيُّ في لفظ «التقوى»، فالأضحية دليلٌ على صدق إيمان العبد، وسرعة امتثاله لأوامر الله تعالى، وشُكر لله تعالى على نعمتَي المال والحياة.

ويتَّضح من الآيات أن الأُضحية شعيرة عظيمة فيها الكثيرُ من معاني الانقياد والطاعة لنيل رضا الله تعالى، فهي تصل له وحده، وتُذبح تقرُّبًا لطاعته ورضاه خلافًا لما يفعله المشركون من التقرُّب لأوثانهم بالذبح، كما تُقسم هذه الأضاحي فيُؤكل منها، ويُهدى منها، ويُتصدَّق منها.

المطلب الثاني: الوكز السلوكي للأضحية في الأحاديث النبوية

١ـ عن البراء، وحدَّثَنا عند ساريةٍ في المسجد، قال: ولو كنتُ ثمَّ لأخبرتُكم بموضعِها، قال: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ، فقال: «إنّ أوَّلَ ما نبدأُ به في يومنا هذا أن نُصلِّي، ثم نرجِع فننحر، فمَن فعل ذلك، فقد أصاب سُنَّتنا، ومَن ذبح قبل ذلك، فإنّما هو لحمٌ قدَّمَه لأهلِه ليس من النُّسك في شيء»، قال: وذبح أبو بردة بن نيار، قال: يا رسول الله، ذبحتُ، وعندي جذعة خير من مُسنّة، قال: «اجعَلْها مكانها، ولن تجزيَ عن أحدٍ بعدك»[٣٢].

٢ـ عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن ذبحَ قبل الصَّلاة إنّما ذبح لنفسه، ومَن ذبحَ بعد الصلاة فقد تمَّ نسكُه، وأصاب سُنّةَ المسلمين»[٣٣].

وجه الاستدلال في قوله: «وأصاب سُنّة المسلمين» عندما يشعرُ الإنسانُ بقول الرسول ﷺ هذا وهو يُضحِّي يجد في نفسه عزًّا وفخرًا أن يكون من ضمن الذين أصابوا سُنّة المسلمين من عهد نبيِّهم إلى عهده، وهذه منقبة عظيمة، إذ إنك لو أنفقت أضعاف قيمة هذه الأُضحية ما صدق عليك هذا الوصف، فتبيَّن بهذا ما للأُضحية من شأنٍ عظيمٍ عند الله عز وجل[٣٤].

وهذا إشارة على الحافز لكل مسلمٍ لديه القدرة على إحياء سُنّة الأضحية لنيل رضا الله تعالى، والتأكيد أن القيام بهذه الشعيرة يجلب الراحة والفرح.

٣ـ ومن السُّنّة المُطهَّرة ما رواه أنس، قال: ضحّى النبيُّ ﷺ بكبشَين أملحَين أقرنَين ذبحهما بيده، وسمَّى وكبَّر، ووضع رِجلَه على صِفاحهما[٣٥]، «مَن كان يُحسن الذَّبحَ فليَذبَح بنفسه، ولا يُوكل في ذبحها، يدلُّ على أن المضحِّي عليه أن يختار الأفضلَ نوعًا،

والأكمل خلقًا والأحسن شية»[٣٦].

وجه الاستدلال في الحديث: يدلُّ على استحباب تولِّي الإنسان أُضحيته بنفسه، فهي من أعظم القُربات إلى الله تعالى، ولها شروط وآداب بيَّنها رسولُ الله ﷺ بقوله وفِعله، وهي من سُنن النبي ﷺ المؤكَّدة على مَن كان عنده قدرة أو سَعة.

٤ـ أنّ رسول الله ﷺ أمر بكبشٍ أقرن يطأُ في سواد، ويبرُك في سواد، وينظُر في سواد، فأُتي به ليُضحِّي به، فقال لها: «يا عائشةُ، هلُمِّي المُدية»، ثم قال: «اشحذيها بحجر»، ففعلت: ثم أخذها، وأخذ الكبش فأضجعه، ثم ذبحه، ثم قال: «باسم الله، اللهُمَّ تقبَّلْ من محمَّد، وآل محمَّد، ومن أُمّة محمَّد» ثم ضحّى به[٣٧].

«اللهُمَّ تَقبَّل من مُحمَّدٍ وآل محمَّدٍ ومن أُمّة محمَّد»، واستدلَّ بهذا مَن جوَّز تضحية الرَّجل عنه وعن أهل بيته، واشتراكهم معه في الثواب[٣٨].

وجه الدلالة في هذا الحديث: أن تضحية رسول الله ﷺ عن أهل بيته وعن أُمّته تُجزئ عن جميع مَن لم يُضحِّ من أمَّته دليل على تحفيز السلوك بالرأفة، وإجازة للمُضحّي أن يُشرك أهل بيته في أُضحية، وهذا من باب التخفيف ماديًّا على المُضحِّي، وتشجيعه على القيام بهذه العبادة.

المطلب الثالث: وحدات الوكز السلوكية للأضحية

تأخذ بعض التدخُّلات المجتمعية شكل الإلزام والمنع «قانون الدولة»، فعلى سبيل المثال: الإلزام يمنع السرقة ومخالفة القوانين المرورية، وتكون هناك عقوبة لكلِّ مَن يخالف القانون، وعلى الجانب الآخر هناك تدخُّلات مجتمعية تأخذ شكل الحوافز الاقتصادية مثل فرض رسوم على منتجات التبغ، وتقليل من الضرائب على المنتجات الوطنية، وهذا من أجل تحفيز الأفراد على القيام بعمل معيَّن أو الابتعاد عن القيام به، مما يدفعهم نحو خيارات محدَّدة مع الحفاظ النسبيِّ على الحريات، وهذا يحتاج لإنشاء وحدات وكزٍ سلوكيّة تعمل في إطار الحوكمة «ضمن إطار مؤسسات الدولة» لتُغطِّي كل المجالات الحياتية، مهمتها القيام بحملات توعية توجِّه الأفراد لاتِّخاذ قرارات معينة، وإذا استطاعت الحكومات وضع الإطار الصحيح لسياساتها الاقتصادية استنادًا إلى أدوات الوكز السلوكي، فيمكنها حينئذ توجيهُ سلوك الأفراد نحو الخيارات الأفضل على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وهذا من شأنه أن يكون مُجديًا، ويُحقِّق التنمية المنشودة، باعتبار وحدات الوكز السلوكي تُمثِّل

تدخُّلات سهلة ومنخفضة التكلفة، يمكن أن تُغيِّر عملية صنع القرار لدى الأفراد دون إرفاق مكافأةٍ أو عقوبة.

وحدة وكز سلوكية مختصة بالأضحية:

الهدفُ من إنشاء وحدات الوكز السلوكيِّ توعيةُ الأفراد بأهمية الأضحية، والالتزام بتطبيق المتطلبات الشرعية، وتنمية الوازع الدينيِّ في نفوس الأفراد ممّا يُعيد علاقات التواصل بين أفراد المجتمع، ولا بد من اختيار المؤسسة أو الجهة التي تتلاءم ثقافتُها مع ثقافة وحدة الوكز السلوكية للأُضحية، وتكون قادرة على إدارتها وحوكمتها من خلال وجود مختصِّين يصفون وظيفتها، ويضعون قوائم مرجعية لأعمالهم.

فالمُقترح إنشاء وحدة وكز سلوكيّة في وزارة الأوقاف، من خلال استحداث لجنة مكوَّنة من عدة تخصُّصات شرعية ونفسية واقتصادية وإعلامية في مؤسسة الوقف، وتنقسم هذه اللجنة إلى وحدتَين:

أولًا: وحدة مختصّة ببيان الأحكام الشرعية المتعلِّقة بالأُضحية من القرآن والسنة النبوية، والإشارة إلى المحفِّزات السلوكية الواردة في الأدلة الشرعية، وكيفية استخدامها للتأثير على الجانب النفسيِّ للأفراد من خلال الاهتمام بالجانب التوعوي، وتتلخص مهامُّها في قيامها بعمل برامج تلفزيونية تُحفِّز على الأضحية، وتُبيِّن أهميتها للمسلمين، كما يرتكز عملُها على المنصات الإلكترونية، وأهمُّها social media التي تستحوذ على أغلب وقت المجتمع، فتهتمُّ بنشر الإعلانات عن مفهوم الأضحية وشروطها وأحكامها وأسعارها، وأماكن تواجدها في كل منطقة، وأهميتها الدِّينية تتضمن آيات وأحاديث تؤكِّد الالتزام بتطبيق المتطلبات الشرعية للأضاحي، وتوجيههم إلى اتخاذ الإجراءات المطلوبة في موسم الأضاحي، وتجيب على كل الأسئلة المتعلِّقة بالأضحية، كما تعمل على إرسال رسائل على البريد الإلكتروني للأفراد، وعلى الأجهزة المحمولة، والإعلانات في الأماكن العامة.

ثانيًا: وحدة مختصّة بتقديم المساعدات للمُضحِّين، كقيامها بمهمة شراء الأضاحي لمَن يرغب بذلك من المُضحِّين، وذبح الأضاحي لمَن أراد ذلك، والمساعدة في توزيعها من خلال برنامج تعدُّ فيه أسماء المحتاجين في كل منطقة، وهدف هذه الوحدة أن يشعر المسلمُ بإيجابية سلوكه تجاه المحتاجين.

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسةُ أنه يمكن التأثيرُ على سلوك الأفراد وقراراتهم من خلال دراسة البُعد السلوكيِّ للأفراد عند تحديد اختياراتهم، ومن ثم التدخُّل غير المباشِر لتوجيه وتحفيز سلوكهم في اتِّجاهات معينة، أظهرت نتائجُ الدراسة أن:

١ـ الوكز أحدُ فروع علم الاقتصاد السلوكيِّ الذي يساهم في تغيير وتحسين سلوك الأفراد في اتخاذ قرارات أفضل، دون أن يتحكم في حرية قراره التي تعتبر حقًّا من حقوقه.

٢ـ أحد المبادئ الإسلامية مبدأُ الإرشاد السلوكيِّ الذي يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية في توجيه سلوك الأفراد من خلال التحفيزات السلوكية الموجودة في القرآن والسنة النبوية التي تضبط سلوك الأفراد، وتُحفِّزهم على القيام ببعض السلوكيات المحمودة، والابتعاد عن بعض السلوكيات المذمومة التي تُعتبر سياسات كلية وإجرائية تتعلق بحياة المسلمين كافة.

٣ـ الآيات والأحاديث الخاصة بالأضحية وضَّحَت أنها شعيرة عظيمة، فيها الكثير من معاني الطاعة لنيل رضا الله تعالى، وتضمن تحفيزات لكلِّ مسلم لديه القدرة على إحياء سُنّة الأضحية للقيام بهذه الشعيرة.

٤ـ الهدف من إنشاء وحدات الوكز السلوكي للأضحية هو توعية الأفراد بأهمية الأضحية، والالتزام بتطبيق المتطلبات الشرعية، وتنمية الوازع الدينيِّ في نفوس الأفراد لإعادة علاقات التواصل بين أفراد المجتمع.

التوصيات

١ـ نشر الوعيِ بأهمية نظرية الوكز السلوكي في مختلف مجالات الحياة، ودورها في إحداث تغيُّرات في قرارات الأفراد، ولا بد من حثِّ المؤسسات على الاستفادة من نظرية الوكز من خلال تدريب الموظفين، وتوعيتهم بأهمية نظرية الوكز كأداة للتأثير في القرارات من أجل الصالح العام.

٢ـ ضرورة تفعيل النموذج المقترَح المقدَّم في الدراسة لتأكيد أهمية الأُضحية عند المسلمين، وتوعيتهم وتوجيههم حسب الأحكام الإسلامية الخاصة بالأضحية.

المراجع

المراجع العربية

ـ ابن قدامة المقدسي، **المغني**، القاهرة، مكتبة القاهرة، **١٩٦٨**م، (د.ط).

ـ ابن كثير (ت**٧٧٤**= **١٣٧٢**م)، **تفسير القران العظيم**، الرياض، دار الفيحاء للنشر والتوزيع، ط**٢**، **١٩٩٨**م.

ـ ابـن منظـور، محمد بن مكرم، **لسـان العرب**، حققـه: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهـرة، دار المعارف، **٢٠١٩**م.

ـ الأفندي، محمد أحمد، **مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع الإشارة إلى الاقتصاد الإسلامي**، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، مجلد**٢٥**، عدد**٣**، **٢٠١٩**م.

ـ البخاري، **صحيح البخاري**، دمشق، دار ابن كثير، ط**١**، **٢٠٠٢**م.

ـ البغا، مصطفى، **التذهيب في أدلة متن الغاية والتقريب**، دمشق، دار الإمام البخاري، **١٩٧٨**م، ط**١**.

ـ الزرقاني، محمد، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، حققه: محمد عبد الباقي، القاهرة، دار الحديث، **٢٠١٥**م.

ـ السبهاني، عبد الجبار، **حوكمة الوكز السلوكي**، الصفحة الرسمية للدكتور عبد الجبار السبهاني، تاريخ الاسترجاع **٤/ ٧/ ٢٠٢٣**م، https://al-sabhany.com/index.php/articles/item/85-behavioural-nudge.

ـ الشافعي، محمد الأمين، **شرح صحيح مسلم**، السعودية، دار المنهاج، ط**١**، **٢٠٠٩**م.

ـ الطبري، أبو جعفر، محمد (ت **٣١٠**هـ= **٩٢٣**م)، **تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن**، الجيزة، دار هجر، ط**١**، **٢٠١٠**م.

ـ عامودي، فاطمة، عقلة، محمد، **دور الإسـلام في إثراء المحفزات الإدارية، دراسـة تأصيلية تحليلية**، **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**، مجلد**٤٦**، عدد**٢**، **٢٠١٩**م.

ـ عبد الرحيم، محمد عبد الرحيم، **اسـتخدام نظرية الوكز في تحسـين كفاءة القرارات في المنظمات العامة، رؤية تحليلية**، **المجلة العربية للإدارة**، مجلد**٤٣**، عدد**١**، **٢٠٢٢**م.

ـ العثيمين، محمد بن صالح، **شرح صحيح البخاري**، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ط**١**، **٢٠٠٨**م.

ـ علاقي، مدني عبد القادر، **الإدارة: دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية**، جدة، تهامة للنشر والتوزيع، **١٩٨١**م.

ـ القريوتي، محمد قاسم، **السلوك التنظيمي**، عمان، دار المستقبل، **١٩٩٣**م.

ـ لاشين، موسى، **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**، القاهرة، دار الشروق، ط**١**، **٢٠٠٢**م.

ـ المالكي، موزة، **مهارات تطبيق الإرشـاد الديني**، الدوحة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، ط١، **٢٠٠٥**م.

ـ مسلم، **صحيح مسلم**، القاهرة، دار التأصيل، ط١، **٢٠١٤**م.

ـ مونيـس، نادية، ملياني، زبيدة، **مقاربة سـلوكية لتفعيل سياسـات الصحة العمومية، دراسـة مقارنة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، مجلد١٤، عدد٢، **٢٠٢٠**م.

ـ النجـار، أحمـد، **الممارسـات الدوليـة لوحـدات تطبيـق الاقتصـاد السـلوكي (الوكـز) ومتطلبـات نجاحهـا**، الكويـت: مركـز الكويـت للاقتصـاد الإسـلامي، **٢٠١٩**م، تاريـخ الاسـترجاع **٢٩/ ٨/ ٢٠٢٣**م، .www.researchgate.net/publication

المراجع الإنجليزية References

- Alam, SM Ikhtiar, "Behavioral Economics: Concepts, History, and Evolution",(2022), p6, www.researchgate.net/publication/359176852.

- Edward Cartwright, Behavioral Economics, Routledge the Taylor & Francis Group, Edition2, (2104), p8.

- Floris Heukelom, "Three explanations for the Kahneman-Tversky Programme of the 1970s", European Journal of the History of Economic Thought, Vol 19, Issue 5,(2012), p809, 810.

- Inoue, Akira, Shimizu, Kazumi,Udagawa, and yoshiki wakamatus, "How Broad is the Scope of Sunstein's and Thaler's Theory?",Australian Journal of Legal Philosophy, no 41,(2016), p2,3,4

- Nicholas C. Barberis, "Thirty Years of Prospect Theory in Economics: A Review and Assessment", Journal of Economic Perspectives, Vol 27, (2013), p178.

- Ribeiro, Francisco, "Behavioral Economics: nudging towards weight loss", [Master Thesis], (Portugal: Portuguese Catholic University, 2018), p26. http://hdl.handle.net/10400.14/27609.

- Thaler, richard, sunstein, Cass, nudge, (United States of America: Yale University Press, 2008, p6).

- Thaler, Richard, "from Cashews to Nudges: The Evolution of Behavioral Economics", Economic Review, VOL. 108 NO. 6, (2018), p 1267.

الهوامش

(1) Floris Heukelom, «Three explanations for the Kahneman-Tversky Programme of the 1970s», European Journal of the History of Economic Thought, Vol 19, Issue 5,2012, p809, 810.

(2) Edward Cartwright, Behavioral Economics, London, Routledge the Taylor & Francis Group, Edition2, 2104, p8.

(3) Nicholas C. Barberis, «Thirty Years of Prospect Theory in Economics: A Review and Assessment», Journal of Economic Perspectives, Vol 27, 2013, p178.

(4) Thaler, Richard, from Cashews to Nudges: The Evolution of Behavioral Economics, Economic Review, VOL. 108 NO. 6, 2018, p 1267.

(٥) عبد الرحيم، محمد عبد الرحيم، استخدام نظرية الوكز في تحسين كفاءة القرارات في المنظمات العامة، رؤية تحليلية، المجلة العربية للإدارة، مج٤٣، ع٢، ٢٠٢٢م، ص٢٩.

(٦) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، حققه: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ٢٠١٩م، ج٦، باب الواو، ص٤٩٠٦.

(7) thaler, richard, sunstein, Cass, nudge, United States of America: Yale University Press, 2008, p6.

(٨) النجار، أحمد، الممارسات الدولية لوحدات تطبيق الاقتصاد السلوكي (الوكز) ومتطلبات نجاحها، الكويت، مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٩م، ص٦، استرجاع بتاريخ ١٥-٧-٢٠٢٣م. www.researchgate.net/publication

(٩) السبهاني، عبد الجبار، حوكمة الوكز السلوكي، الصفحة الرسمية للدكتور عبد الجبار السبهاني، استرجاع بتاريخ ٤/ ٧/ ٢٠٢٣م، https://al-sabhany.com/index.php/articles/item/85-behav-ioural-nudge.

(10) Inoue, Akira, Shimizu, Kazumi, Udagawa, and yoshiki wakamatus,» How Broad is the Scope of Sunstein's and Thaler's Theory?», australian Journal of Legal Philosophy, no41, 2016, p2,3,4.

(١١) النجار، الممارسات الدولية لوحدات تطبيق الاقتصاد السلوكي (الوكز) ومتطلبات نجاحها، ص٧.

(١٢) الأفندي، محمد أحمد، مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع الإشارة إلى الاقتصاد الإسلامي، مجلة الدراسات الاجتماعية، مج٢٥، ع٣، ٢٠١٩م، ص٩٠.

(١٣) مونيس، نادية، ملياني، زبيدة، مقاربة سلوكية لتفعيل سياسات الصحة العمومية دراسة مقارنة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، مجلد١٤، عدد٢، ٢٠٢٠م، ص٨١٢.

(14) Alam, SM Ikhtiar, «Behavioral Economics: Concepts, History, and Evolution»,2022, p6, www.researchgate.net/publication/359176852.

(15) Ribeiro, Francisco, «Behavioral Economics: nudging towards weight loss», [Master Thesis], Portugal: Portuguese Catholic University, 2018, p26. http://hdl.handle.net/10400.14/27609.

(١٦) المالكي، موزة، مهارات تطبيق الإرشاد الديني، الدوحة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، ط١، ٢٠٠٥م، ص٢٣٧.

(١٧) عامودي، فاطمة، عقلة، محمد، دور الإسلام في إثراء المحفزات الإدارية، دراسة تأصيلية تحليلية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد٤٦، عدد١، ٢٠١٩م، ص١٨٥.

(١٨) مسلم، صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، رقم الحديث (١٥٥٦)، ص٢٠٢.

(١٩) القريوتي، محمد قاسم، السلوك التنظيمي، عمان، دار المستقبل، ١٩٩٣م، ص ٢٠٨.

(٢٠) علاقي، مدني عبد القادر، الإدارة: دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية، جدة، تهامة للنشر والتوزيع، ١٩٨١م، ص٣٤٧.

(٢١) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، حققه: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ٢٠١٩م، ج٤، باب الضاد، ص٢٥٦٠.

(٢٢) الزرقاني، محمد، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، حققه: محمد عبد الباقي، القاهرة، دار الحديث، ٢٠١٥م، مجلد٣، ص٩٦.

(٢٣) البغا، مصطفى، التذهيب في أدلة متن الغاية والتقريب، دمشق، دار الإمام البخاري، ١٩٧٨م، ط١، ص٢٤٠.

(٢٤) مسلم، صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب نهي من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو مريد التضحية أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئًا، رقم الحديث (٢٠٣٣)، ص٣١٢.

(٢٥) ابن قدامة المقدسي، موفق الدين، المغني، القاهرة، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م، (د.ط)، مجلد ٩، ص٤٣٥.

(٢٦) الطبري، أبو جفعر محمد (ت ٣١٠هـ= ٩٢٣م)، تفسير الطبري= جامع البيان في تأويل القرآن، الجيزة، دار هجر، ط١، ٢٠١٠م، ج١٠، ص٤٦.

(٢٧) ابن كثير (ت٧٧٤هـ= ١٣٧٢م)، تفسير القران العظيم، الرياض، دار الفيحاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ط٢، ج٣، ص٢٩١.

(٢٨) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج٣، ص٢٩٧.

(٢٩) المصدر السابق، ج٣، ص٢٩٧.

(٣٠) المصدر السابق، ج٣، ص٢٩٦.

(٣١) المصدر السابق، ج٣، ص٣٠١.

(٣٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأضحية، باب سنة الأضحية، رقم الحديث (٥٥٤٥).

(٣٣) المصدر السابق، رقم الحديث (٥٥٤٦).

(٣٤) العثيمين، محمد بن صالح، شرح صحيح البخاري، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ط١، ٢٠٠٨م، ج٧، ص٢١٣.

(٣٥) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب الضحية بكبشين أقرنين أملحين، والذبح باليد والتسمية والتكبير، رقم الحديث (٢٠٢٠).

(٣٦) الشافعي، محمد الأمين، شرح صحيح مسلم، السعودية، دار المنهاج، ط١، ٢٠٠٩م، ج٢٠، ص٤٢٠.

(٣٧) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب ذبح النبي الضحية عنه وعن آله وعن أمته، رقم الحديث (٢٠٢١).

(٣٨) لاشين، موسى، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢م، ج٨، ص٨٥.